البحوث
والدراســـات

شركة مساهمة البحيرة
ونشاطها الزراعى والصناعى فى مصر
وخارجها (١٨٨١ - ١٩٧٥)

د. عبد الرحمن محمد البكرى أبو الحمايل

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة دمياط

شركة مساهمة البحيرة ونشاطها الزراعى والصناعى فى مصر وخارجها (١٨٨١ - ١٩٧٥)

د/ عبدالرحمن محمد البكرى أبو الحمايل

مقدمة:

اتجهت الأموال الأجنبية إلى الأرض الزراعية، التى ترجع صلة الأجانب بها إلى عصر محمد على ، ولم تكن فى ذلك الوقت تأخذ شكل الملكية المطلقة ، بل أخذت شكل الانتفاع بالأرض فقط ، وكان ذلك على وجه التحديد فى سنة ١٨٣٩م عندما تنازل الوالى فى هذا العام للأوروبيين وبخاصة الانجليز عن عدد من القرى والأراضى الملحقة بها لتكون فى حوزتهم على الدوام[١] .

كذلك منح محمد على بعض الأجانب أطياناً من الأبعاديات صارت لهم ملكاً مطلقاً تبعاً لقرار ١٨٤٢م ، وهكذا غير محمد على نظام ملكية الأرض الزراعية فى مصر ، ولكن ذلك التغيير لم يؤد إلى التداول الحر فى جميع الأراضى لأن الفلاح لم يكن له حق الرقبة فى الأطيان الأثرية بل حق الانتفاع[٢].

وقد زاد إقبال رؤوس الأموال الأجنبية فى مجال الاستثمار الزراعى بعد حادثة فاشوده عام ١٨٩٨م الذى دعم مركز الاستثمارات الأوربية فى البلاد إذ أصبح واضحاً أن الوجود البريطانى فى مصر أصبح مدعماً ، ولذلك ارتفعت قيمة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر بصفة عامة[٣]، وبلغت جملة الاستثمارات الأجنبية فى مجال النشاط الزراعى فى سنة ١٩١٥م (٧٣,٤٦٤,٠٠٠) ج . م[٤].

ولذلك تنفرد الاستثمارات الأجنبية فى مصر بطابع يميزها إلى حد ما عن تلك التى ذهبت إلى الدول الأخرى ، فلقد لعبت قناة السويس دوراً رئيسياً فى انسياب رؤوس الأموال الدولية إلى مصر ، وتنافست القوى الأوربية فى كسب وضع خاص فى مصر ، وأصبحت الظروف مواتيه لصالح الاستثمار الأجنبى فسياسة الحكام المتعاقبين كان يطبعها تشجيع الأجانب على الإقامة ونشر

نشاطهم فى مجالات الاقتصاد المصرى ،وذلك بإعطائهم امتيازات وإعفاءات كثيرة من الضرائب ،وقد كان نظام الامتيازات السائد فى الدولة العثمانية والتى كانت مصر إحدى الولايات التابعة لها سبباً فى إمداد الأجانب بنظام قانونى يعطيهم ضمانات وحمايات خاصة فيما يتعلق بمستثمراتهم وممتلكاتهم وأشخاصهم ،وكان تنفيذ مشروعات الرى والتوسع الزراعى من العوامل التى جعلت مصر موطناً من مواطن الاستثمار الأجنبى المربح[٥] .

وعلى هذا الأساس انتشرت الكثير من الشركات الزراعية التى امتلكها مساهمون أجانب من مختلف الجنسيات من انجليز وفرنسيين وبلجيكيين وسويسريين وألمان وبعض الأجانب المتمصرين ،حيث بلغت جملة الشركات الزراعية العاملة فى سنة ١٩٣٦م عدد عشرون شركة[٦] .

وكانت أكثرية شركات الأجانب الزراعية شركات مساهمة مصرية ،ولا يعنى ذلك إطلاقاً أن الشركة مصرية فى رأسمالها أو مصرية فى إدارتها بل هى مصرية لأنها تأسست فى مصر طبقاً للمادة (٤١/٤٢) من القانون التجارى الأهلى والمختلط ،والواقع أنها شركات أجنبية سواء فى رأسمالها أو فى إدارتها ، والمتصفح لوثائق مصلحة الشركات الخاصة بالشركات الزراعية يتبين صدق هذه الحقيقة ،فهذه الشركات إدارتها أجنبيه وكذلك رؤوس أموالها وإن بدأت تعمل على تعيين المصريين لتغطية النسبة اللازمة بالعاملين المصريين وفقاً لقوانين التمصير ،ورغم هذا فقد عينتهم فى أماكن ثانوية وغير هامة أو عينتهم وقامت بفصلهم بعد ذلك[٧] .

وعندما نتعرض للاستثمارات الأجنبية فى مجال النشاط الزراعى فى مصر سيكون موضوع اهتمامنا نشاط شركة مساهمة البحيرة التى تعد من أهم الشركات الزراعية للأجانب فى مصر فى الفترة ما بين(١٨٨١ - ١٩٧٥)

وذلك من خلال العناصر التالية :

١- تأسيس الشركة ٢- نشاط الشركة

٣ - إدارة الشركة
٤- الموظفون والعمال
٥- التفاتيش الزراعية
٦- تطور رأس مال الشركة
٧- الورش الإنتاجية
٨- نشاط الشركة خارج مصر

تأسيس الشركة

تم تأسيس شركة مساهمة البحيرة بمقتضى دكريتو خديو فى ٢ مايو ١٨٨١م[٨] ثم صدور دكريتو آخر ٦ سبتمبر ١٨٩٤م بإعادة تأسيسها[٩] .

وفى ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى قضى بتأميم الشركة ، وبذلك آلت ملكيتها إلى الدولة بالكامل ، وفى ١٦ ديسمبر ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ م لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات متضمناً " المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى " وأصبحت شركة مساهمة البحيرة تابعة لها ، وتحددت نهاية الشركة سنة ١٩٧٥م [١٠] .

نشاط الشركة

كان ينحصر عمل الشركة فى أول تأسيسها سنة ١٨٨١م على تغذية ترعتى المحمودية والخطاطبة بالماء بواسطة الآلات البخارية حسب الشروط

التى وضعتها الحكومة المصرية بالاتفاق معها[١١] ، وبعد إعادة تأسيسها فى سنة ١٨٩٤م أصبح عملها يشمل كافة المشروعات الزراعية ، وأعمال الرى وما يرتبط بها [١٢] ، وفى سنة ١٩٢١ م تم التصريح لها بشراء وبيع مواد مختلفة ومباشرة صناعة الآلات والأجهزة المعدنية ، والقيام بإصلاحها وإجراء العمليات الملحقة بها لحسابها أو لحساب آخرين ، ولها أن تنشئ مستودعات وورش للإنتاج، وكذلك مصنعاً لعمل الكراكات ولوازمها[١٣] .

إدارة الشركة

يدير الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء وعلى الأقل ومن اثنى عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين ويجرى تجديده

سنوياً بمعدل الثلث ، ويجب أن يكون كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مالكاً لمائتى سهم على الأقل .

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء[١٤] ، وتطبيقاً لما جاء فى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ كانت الشركة تقدم إقراراً دورياً بأنه لا يوجد من يشغل وظيفة عمومية فى الدولة بين أعضاء مجلس الإدارة أو موظفيها إلا أن يكون قد ترك وظيفته أو أحيل للمعاش مثل عبد الجليل بك العمرى وزير المالية المصرى تم تعينه عضو مجلس إدارة بالشركة وذلك بعد تركه للخدمة الحكومية فى ٣٠ ابريل ١٩٥٠م[١٥] ، وكان لمجلس الإدارة سلطات كبيرة لإدارة شئون الشركة فهو يتداول فى أعمال الشركة ، وبالأخص فى تعيين أو فصل الموظفين ، وفى تحديد مرتباتهم ، وفى الاتفاقات والصفقات والتسويات وفى استثمار الأموال وفى تنفيذ الأشغال والمشروعات وفى شراء أو تحويل سندات الحكومة أو الأوراق المالية الأخرى وفى شراء الديون وإجراء التسجيلات العقارية ، وفى الدعاوى القضائية ، وبصفة عامة يتصرف مجلس الإدارة فى جميع الشئون المتعلقة بإدارة الشركة[١٦]. ويتقاضى أعضاء مجلس الإدارة سنوياً مكافئة ثابتة وتكون مكافأة الرئيس مضاعفة ، وذلك عدا مقابل حضور الجلسات ويحدد ذلك الجمعية العمومية للمساهمين[١٧] .

وسيطر الأجانب من الانجليز والفرنسيين واليونانيين على مجلس الإدارة، فعندما تم تأسيس الشركة فى ٢ مايو ١٨٨١م كان مجلس الإدارة مؤلف من ادوارد ايستون ، وبوغوص بك نوبار، وقسطندى سينادينوه رالى ، وزرافوداكى، وأوبنهايم، ومسيوهوت، وكانوا أصحاب أسهم التأسيس التى بلغت ٦٠٠٠ سهم[١٨]، وظل الأجانب مسيطرين على مجلس الإدارة ففى سنة ١٩٤٧ م كان رئيس مجلس الإدارة أحد اليونانيين وهو المستر(مشيل. قسطنطين. سلفاجو) الذى يعتبر من أبرز رجال الأعمال الأجانب فى مصر ، هذا بالإضافة إلى بعض الأجانب المتمصرين الذين قدموا طلبات للحصول على الجنسية المصرية مثل (جورج

رباط - وهنرى رباط) وهما انجليزيان ،وفى سنة ١٩٥٢م كان فى مجلس الإدارة (وليم .أ. لانكستر و ريموند شميل) وهما انجليزيان وكذلك (أرمنر دلبرا) فرنسى[١٩] .

ومع اتجاهات تمصير النشاط الأجنبى وظهور القوانين ألزمت الشركات

بالأخذ بتمصير الإدارة ، فلم تأت سنة ١٩٥٦م إلا وتولى مجلس الإدارة مصريون مثل مصطفى مرعى ، وفى عام ١٩٦٠ أحمد عبد الهادى ،وفى عام ١٩٦٤م دكتور عبد الحميد أبو سبع ، وأصبح أعضاء مجلس الإدارة مصرياً خالصاً ، وغابت الأسماء الأجنبية والأجنبية المتمصرة[٢٠] .

وكان للشركة جمعية عمومية مكونة من جميع المساهمين والذين يمتلكون عشرة أسهم على الأقل ، وكانت تدعى للانعقاد مرة واحدة فى السنة فى موعد لا يتجاوز خمسة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية التى تبدأ فى أول فبراير وتنتهى فى آخر يناير من العام الذى يليه وتنشر دعوة المساهمين من قبل مجلس الإدارة فى جريدتين يوميتين ، وترسل صورة من الدعوة إلى الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة وتشتمل الدعوة على جدول الأعمال وتتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء، ولا يجوز للجمعية العمومية أن تعدل مواد نظام الشركة الأساسى فيما يتعلق بأغراضها او زيادة التزام المساهمين غير أنه يجوز لها تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة أو إطالة أو تقصير مدتها ، وتعديل نسبة الخسائر التى يترتب عليها حل الشركة إجبارياً أو تقرير إدماجها فى شركة أخرى ،كما تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين مراقباً واحداً للحسابات أو أكثر يكون مكلفاً بالإشراف على تنفيذ نظام الشركة الأساسى بكل دقة، ومراجعة قوائم الجرد وحسابات الشركة السنوية ، ويكون لمراقب الحسابات صوت استشارى فى جلسات مجلس الإدارة ويقدم تقريره للجمعية العمومية [٢١]، وتعد أهم الوظائف فى الشركة وظيفتين وهما الباشمهندس ، ومأمور الإدارة، حيث يكلفان من قبل مجلس الإدارة بتحرير صور العقود وتنفيذها وتنظيم الأعمال

والأشغال ويقومان بتعيين الموظفين وعزلهم وتقدير رواتبهم وينوبان عن مجلس الإدارة فى النظر فى جميع أشغال الشركة ، ويقرر مجلس الإدارة رواتبهما[٢٢] .

وأما بالنسبة للموظفين بالشركة فكان للأجانب اليد الطولى فتولوا الأقسام المهمة برواتب كبيرة ، وكذلك الأجانب المتمصرين الذين حصلوا على الجنسية ، وقليل من المصريين ولكنهم فى وظائف الكتبة المساعدين مثل جوزيف جمال مصرى يعمل كاتب السكرتير ومصريين آخرين يعملون مساعدين للصراف وملاحظين فى الورش الميكانيكية ، ولكن مع اتجاهات تمصير النشاط الأجنبى وإلزام الشركات بالأخذ بتمصير رأس المال والإدارة والموظفين والعمال أصبح المصريون يمثلون العدد الأكبر ، ففى عام ١٩٥٢ كان عدد الموظفين المصريين بالشركة ١٤٤ موظف مصرى و٣٩ موظف أجنبى ، ولكن الأجانب فى وظائف مهمة مثل مدير القسم الفنى ومدير قسم الإحصاء ومدير قسم الكراكات والسكرتير العام و[illegible] يزيد على ١٦٦ جنيه شهرياً .

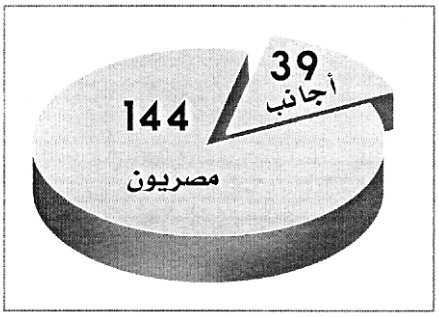

شكل (١)

(نسبة عدد الموظفين المصريين للأجانب عام ١٩٥٢ بعد إلزام الشركة بقوانين التمصير[٢٣])

وأما بالنسبة للعمال فى الشركة فكانوا فى الأعم الأغلب من المصريين وكانوا يعملون بكافة التخصصات مثل الميكانيكية والحدادين واللحامين والدقاقين

والطباخين والسائقين والخراطين والزياتين والنجارين والملاحظين والخفارة وسعاة البوستة وصيانة الآلات ،كما قاموا بمهن لا يعمل بها غيرهم مثل الفراشين والشيالين والزبالين والكناسين والبوابين والعتالين وذلك برواتب تبدأ من مليم ١.٥٠٠ جنيه ولا تزيد بحال عن مليم ١٦,٣٥ جنيه وهو راتب الأسطى والخراط ،وكذلك كان يعمل بالشركة صبيان صغار كحراس فى المخازن أو مساعدين فى المهن الأخرى براتب لا يزيد على مليم ٤,٥٠٠ جنيه [٢٤].

أضف إلى ذلك عمال التراحيل الذين كانوا يعملون باليومية فى الأعمال الترابية وكانت أعدادهم كبيرة بلغت فى سنة ١٩٦٣ عدد ٧٠١٧٠ عامل بمتوسط شهرى قدره ٥٨٤٧ عامل ،وفى عام ١٩٦٥ بلغت يومياتهم إلى ٢٣٦٢٦٦ يومية وكانت الشركة تجد فى هؤلاء العمال ملاذاً من الارتباط بعمالة دائمة ترهقها مالياً [٢٥]، وأما بالنسبة للعمال الأجانب فكانوا قلة قليلة بلغ عددهم فى سنة ١٩٥٠ سبعة عمال ،وفى سنة ١٩٥٥ تسعة عمال ،وكانوا فى مهن وأعمال خفيفة مثل عامل تاليفون أو مساعد مهندس [٢٦].

وفيما يلى عدد العمال (١٩٦

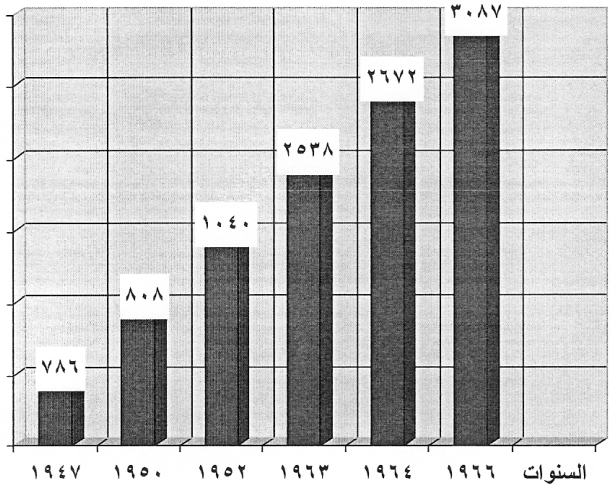

شكل (٢)

(عدد عمال شركة مساهمة البحيرة فى الفترة ١٩٤٧- ١٩٦٦) [٢٧]

وزيادة العمال كما بالشكل رقم (٢) يرجع للأسباب التالية :

الأول :- كثرة الأعمال التى احتاجت الشركة فيها إلى عمال دائمين وبلغ إجمالى أجور العمال عام ١٩٦٤ مبلغ ٥٩٧٨٧٩ جنيه مصرى .

الثانى :- ألزمت القوانين الشركة باتخاذ الإجراءات الكافية التى تكفل للعامل حقه فتحملت الشركة التأمينات الاجتماعية والصحية وتأمين البطالة مما رغب العمال فى الإقبال عليها .

الثالث :- قامت الشركة فى عام (١٩٦٤ / ١٩٦٥) بتطبيق أحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار

الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وتم تسكين جميع العاملين فى وظائفهم طبقاً لأحكام القانون والقواعد العامة الصادرة من الجهازالمركزى للتنظيم والإدارة .

الرابع :- كان للعمال حصة من الأرباح السنوية للشركة تقسم كالتالى

(١٠ ٪ خدمات - ٥٪ خدمات اجتماعية وإسكان - ١٠ ٪ نقداً) [٢٨].

أولت الشركة اهتماما كبيراً بتدريب العاملين بها سواء التدريب الفنى أو الإدارى بغية الحصول على الخبرات والمهارات ولرفع الكفاءة الإنتاجية ، ففى الفترة من (١٩٦١- ١٩٧٢) كانت الشركة ترسل مجموعة كبيرة من العاملين للتدريب فى المجال الإدارى والمحاسبى والمخزنى والسكرتارية والحفظ والنظم الإلكترونية ، وأعمال التأمينات الاجتماعية بمراكز التدريب التابعة للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وكذلك فى مجال التدريب الفنى على الأعمال الميكانيكية والكهربائية ، وقيادة الآلات والصيانة والأعمال المساحية والمدنية وذلك بمراكز التدريب التابعة للمؤسسة بدار السلام ، ومراكز تدريب جاناكليس التابع

لمؤسسة تعمير الأراضى ، وكذلك مركز تدريب شركة النصر لصناعة السيارات ومصلحة الكفاية الإنتاجية [٢٩] .

وإيماناً من الشركة بضرورة ربط العاملين بها وتوعيتهم بالسياسة العامة للدولة ، وبدور كل عامل فى الإنتاج ، قامت بالتعاون مع أمانة العمال بالأمانة العامة للإتحاد الاشتراكى العربى بإنشاء مركز للدارسين السياسيين بالشركة يتلقى فيه العاملون دراسات تتضمن عرضاً لمفاهيم العمل السياسى ، وتوعية العامل بدوره فى الإنتاج لكى ينعكس ذلك على سلوك العاملين ويؤثر فى زيادة الإنتاج ، كما أقامت الشركة دورات تثقيفية عامة ، وفصولاً لمحو الأمية للعاملين بالورش الإنتاجية ومناطق استصلاح الأراضى ، وذلك بالتعاون مع اللجنة النقابية للعاملين بالشركة ، ووضعت نظام (التلمذة الصناعية) وهم العمالة المدربة ضماناً لاستمرار كفاءة التشغيل فى الورش الإنتاجية [٣٠].

وفى عام ١٩٦٤بدأت الشركة فى الاهتمام بالنواحى الترفيهية للعاملين فنظمت رحلات عديدة للتعرف على معالم نهضة مصر الحديثة ، وكذلك نظمت الدورات الرياضية للعاملين ، وكان عام ١٩٦٧ م عاماً فارقاً حيث أنشئت ناديا رياضياً للعاملين بالإسكندرية وكذلك نادياً آخر فى أبى المطامير حيث توجد تجمعات العاملين بمناطق الاستصلاح ، وذلك للإسهام فى رفع الروح الرياضية والاجتماعية والثقافية للعاملين بالشركة ، ولم تدخر جهداً فى سبيل راحة العاملين بمناطق الاستصلاح ، حيث جهزت معسكراً لإقامة العاملين الذين لم تستوعبهم مدينة أبى المطامير، وأقامت مستعمرة لإقامة المهندسين والإداريين والمشرفين على أعمال استصلاح الأراضى بالمناطق التابعة لها ، كما جهزت معسكرات متنقلة ومتكاملة للعاملين بخط سكة حديد الواحات البحرية نظراً لما يقتضيه العمل فى المشروع من التوغل إلى مسافات كبيرة داخل الصحراء[٣١] .

وكانت الشركة تهتم بالشئون الصحية للعاملين ، ولذلك اهتمت بإنشاء مؤسسة طبية من ذوى الكفاءة والخبرة للعمل بمناطق التفاتيش الزراعية التابعة

للشركة ،وكانت تعلن عن حاجتها للأطباء فى الجرائد الرسمية وتجرى لهم اختبارات[٣٢]، ورغم الرواتب المغرية للأطباء التى وصلت إلى ٤٠ جنية فى الشهر إلا أن الشركة كانت تجد صعوبة كبيرة فى عدم تحمل الأطباء لجو أماكن الاستصلاح ،فكانوا يتقدمون باستقالاتهم ،مما اضطرالشركة للتعاقد مع الأطباء الذين يعملون بالمناطق المجاورة للتفاتيش لتوقيع الكشف الطبى على العاملين فى حالات المرض ،ولكن اضطرت الشركة لتعيين أطباء مقيمين للعمل بالتفاتيش بشتى الطرق وبالفعل تم تعيين الدكتور لبيب محمد سالم فى ٢ نوفمبر ١٩٦٣م كطبيب مقيم بمنطقة شرق مصرف الغربية الرئيسى ولكنه لم يستمر فى العمل أكثر من شهرين وقدم استقالته فى ١ يناير ١٩٦٤ م ، وأمام تزايد عدد العاملين بمناطق الاستصلاح حتى بلغ عددهم ١٣٥٠ عامل وخاصة منطقة النوبارية التى يوجد بها ٧٥٠ عامل ،اضطرت الشركة لعقد مقابلات مع الأطباء المتميزين لإقناعهم بقبول العمل مثلما حدث مع الدكتور سليمان أبو العزم وأقنعته بالعمل بمنطقة النوبارية وأعفته من الاختبار[٣٣] .

وحرصاً من الشركة على حماية عمالها من أخطار المهنة والإصابات ، فقامت بتشكيل لجان الأمن الصناعى بالورش الإنتاجية ومناطق الاستصلاح وأوفدت المشرفين ومندوبين عن العاملين إلى معاهد الأمن الصناعى للتدريب على شئون الأمن الصناعى ليكونوا على مستوى الكفاءة للقيام بواجباتهم لإرشادهم بالواجبات والتوجيهات والعمل على الإقلال من الحوادث والإصابات[٣٤] .

وقامت الشركة بإدخال النظم الإلكترونية فى حسابات وأعمال التفاتيش الزراعية مما كان له أكبر الأثر فى التوسع فى عمليات التسجيل وسهولة التحصيل والإسراع فى تصفية التفاتيش الزراعية وإلغاء غالبية الأعمال اليدوية واختصار الدورة المستندية لتكون أقل تكلفة وأكثر إحكاماً وسهولة تنفيذ تيسيرات لصالح المستثمرين وسرعة تحديد مراكزهم المالية أولاً بأول ، ورغبة من الشركة فى إدخال أحدث الأساليب المحاسبية فى تنفيذ أعمالها فقد تعاقدت مع إحدى الشركات المتخصصة فى عمليات المحاسبة الآلية وهى شركة (A . B . M وتم

تفعيل ذلك فى عام ١٩٦٥م وثبت نجاح هذا النظام وتأكدت فائدته بالرغم من الجهد الشاق الذى استلزمه وضع النظام وتطبيقه للمرة الأولى [٣٥] .

وكان للشركة دور كبير فى العمل الاجتماعى الخيرى ، فكانت تتبرع لجمعية سيدات الإصلاح الاجتماعى لرعاية الأمومة والطفولة وجمعية الرابطة الدينية لقراء الإسكندرية ، والجمعية العامة لمكافحة الدرن ، وجمعية التوفيق والثبات القبطية الخيرية ، وجمعية الشابات المدبرات والمدارس المجانية فى قرى الصعيد، وجمعية اللبان الخيرية الإسلامية وهذه التبرعات تعكس إسهامات الشركة فى العمل الخدمى العام [٣٦] .

التفاتيش الزراعية

كانت الشركة تضم أربعة أفرع وهى فرع الورش العامة، وفرع الكراكات، وفرع المقا [٣٧].

التفاتيش الزراعية	المديرية التابع لها
١- حلق الجمل	البحيرة
٢- القسطنطينية (بسنديلة)	الدقهلية
٣- ضهر السمرة	كفر الشيخ
٤- الخوالد	كفر الشيخ
٥- كوم الوحال	كفر الشيخ

كانت هذه التفاتيش تضم أطياناً زراعية اهتمت الشركة بزراعتها بالمحاصيل المختلفة وأهمها القطن والأرز وطورت مشاريع الرى واستخدمت الآلات والماكينات التى صنعتها على مستوى عال ، وكذلك الأساليب العلمية والتجارية الحديثة المتطورة مما عاد على الشركة بأرباح طائلة بلغت جملة الإيرادات بالتفاتيش الزراعية عام (١٩٦٧ / ١٩٦٨) مبلغ ١٦٩٤٩٥ جنيهاً مصرياً محققة ربحاً قدره

٨٣٠١٦ جنيهاً مصرياً

وكانت الإيرادات فى زيادة مستمرة ويرجع ذلك إلى :

أولاً :- ارتفاع غلة الفدان من محصول القطن بفضل نجاح الزراعة ومقاومة الآفات .

ثانياً :- زيادة محصول الأرز نتيجة وفرة المياه وقلة إصابته بالأمراض نتيجة الأساليب العلمية المتطورة فى الزراعة .

ثالثاً :- تطبيق نظام الحوافز للعاملين بالتفاتيش الزراعية مما حفزهم على الاهتمام بالأطيان فزاد إجمالى إيرادات الشركة فى عام ١٩٦٧/ ١٩٦٨ حتى بلغت ٣,٨٧٥,٥٢١ جنيهاً مصرياً [٣٨] .

وكانت الشركة تبذل جهداً كبيراً فى استصلاح الأراضى وذلك بتمهيدها وشق الترع والقنوات والمصارف بها ولكى تكون صالحة للزراعة ثم تعرضها للبيع مع متابعة المشترين فى الاهتمام بالأرض ، ففى عام ١٩٠٧ م باعت ١٤٦٤١ فدان لشركة سيدى سالم المصرية، ونظراً لعدم قيامها بتعهداتها فى زراعة الأرض ورعايتها أصبحت شركة البحيرة هى المشرفة على أعمالها وإدارتها سنة ١٩١٥م، وبلغت حجم مبيعات الشركة فى عام ١٩٥٠م مساحة ١٨١١٧ فدان، وفى عام ١٩٥٢م مساحة ١٨٨١٥ فدان ، وفى عام ١٩٥٤ مساحة ١٨٣٨٣ فدان[٣٩].

وكانت الشركة تقوم بعملية البيع لهذه الأطيان والتيسير على المشترين عن طريق بيع التقسيط والتوسع فى تسجيل الأراضى المباعة بعقود ابتدائية، وتشجيع للمزارعين الجدد على شراء الأراضى الزراعية ، وكانت تراعى الأسعار التى تحددها اللجنة العليا لتثمين أراضى الحكومة فبلغت مبيعات الشركة من أطيانها بالتفاتيش الزراعية إلى صغار المزارعين خلال عام (٦٦ -١٩٦٧) مساحة (١٦س ٢٢ ط ١٩٩ فدان) وفى عام(٦٧ - ١٩٦٨) مساحة (١٦س ٢٢ ط ١٥٠ فدان) وبلغت جملة الاستصلاح فى التفاتيش الزراعية مساحة قدرها ٢٠,٠٠٠

فدان وكانت هناك أطيان أخرى مشغولة بالمنافع العامة للدولة[٤٠] .

ولما صدر قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢ فقدت الشركة الكثير من الأطيان حيث آلت أطيان كثيرة للحكومة بدون مقابل وقد أقامت الشركة دعوى التحكيم ضد الإصلاح الزراعى وآخرين بشأن مستحقاتها على الأطيان المباعة منها لبعض المشترين وانطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى وصدر الحكم بإلزام الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بسداد مستحقات الشركة عن الأطيان المستولى عليها من المشترين باعتبارها زائدة عن الحد الأقصى للملكية ، وكذلك أقامت الشركة دعوى قضائية ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وصدر الحكم مؤيداً لها فى رد الأطيان السابق بيعها للأجانب إلى الشركة ، وكان الإصلاح الزراعى قد أخذها تطبيقاً للقانونين رقمى ٣٧ لسنة ١٩٥١ و ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، وعلى ضوء هذين الحكمين حصلت الشركة على مستحقاتها من الأراضى الزراعية بتفاتيشها المختلفة[٤١].

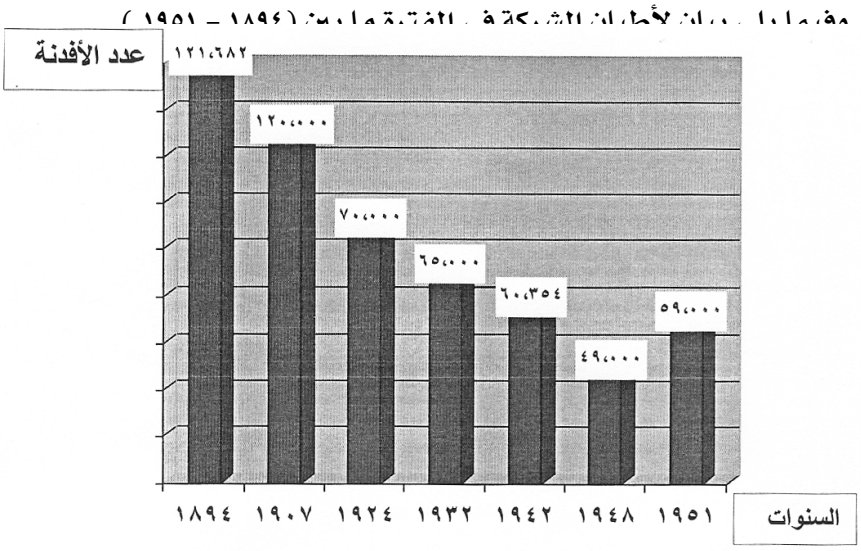

شكل (٣)

من الشكل يتبين التناقص التدريجى الواضح فى أطيان الشركة ،وما ذلك إلا لنشاط عملية البيع حيث كانت الشركة تعطى تسهيلات كبيرة فى التقسيط لفترة تتراوح مدتها بين (٢٠ : ٢٥) سنة مما أفاد المواطنين إفادة كبيرة حيث أقبلوا على شراء الأطيان بصورة كبيرة ،وبلغت مبيعات الشركة فى ٣١يناير١٩٤١ مساحة قدرها ١١٧٩٦ فدان بالتقسيط على أمد كبير [٤٢].

وكانت الشركة تقوم ببناء قرى بأكملها لخدمة الأراضى الزراعية وأراضى الاستصلاح فى تفاتيشها الزراعية المختلفة ففى سنة ١٩٥٠ أنشأت عزبتين لخدمة مساحة ٤٨٠ فدان بتفتيش حلق الجمل وجعلها صالحة للزراعة وقامت الشركة بحفر القنوات وإنشاء محطات طلمبات لإيصال المياه للأراضى [٤٣] وفى عام ١٩٦٦ قامت الشركة ببناء اثنتى عشرة قرية بمنطقة امتداد حفير شهاب الدين والنوبارية بلغت تكلفة القرية الواحدة مبلغ ١٦٧٩٣١ جنيه وذلك لخدمة التفاتيش الزراعية للشركة [٤٤] .

ومن الأعمال الجليلة التى قدمتها الشركة تأجير الأراضى الصالحة للزراعة للمزارعين بإيجار طفيف يفى بالأموال الأميرية ،وذلك حتى يتمكن المستأجرين من جنى بعض الأرباح التى يدفعها للشركة كوديعة لشراء تلك الأراضى مستقبلاً، ومتى بلغ هذا المبلغ المودع لدى الشركة ثلث القيمة المتفق عليها لشراء الأراضى يمكنه أن يسجل البيع ويدفع بقية الثمن على أقساط سنوية تتراوح مدتها بين (٢٠ : ٢٥) سنة مما سهل ملكية الأراضى الزراعية لصغار المزارعين وقللت من مساحة الأطيان المملوكة للشركة كما بالشكل رقم (٣) [٤٥] ،ورغم هذه التسهيلات لم يتمكن بعض المشترين من تنفيذ شروط البيع ومواصلة الدفع ، فقامت الشركة باسترداد الأرض مرة أخرى ،ودخلت الشركة فى مشاكل عديدة شأنها شأن الشركات الزراعية الأجنبية الأخرى ، ولهذا كانت مصدراً لشكاوى كثير من المشترين، ومن ذلك الشكوى المقدمة من محمد أحمد رزق الكاتب بهندسة سخا

الميكانيكية، الذى اشترى ١٤ فدان بالتقسيط بجهة تفتيش الخوالد، ولكنها كانت هضاب عالية واستصلاحها سيتكلف كثيراً من الجهد والمال ، وأنه موظف بسيط ولا يستطيع السير فى استصلاحها ولا يستطيع سداد الأقساط ، وردت الشركة على الشكوى بأنه أهمل الأرض تماماً ، وأن الأرض البور لا تنتج محصولاً منذ السنة الأولى مهما كانت جودتها ، وكانت أمام الشاكى مدة كافيه لخدمة الأطيان ، ولكنه منذ الشراء فى ٨ سبتمبر ١٩٥٠ م إلى إلغاء البيع فى ١٣ مايو ١٩٥٣ م ، لم يجر بها أى عمل كان ، ومع أن الشركة فسخت عقد البيع لكنها لم تلزمه إلا بدفع الإيجارات والمصاريف المتأخرة فقط وأعطته مخالصة نهائية[٤٦]، وهذا يدل على أن الشركة لم تكن مستغلة للمشترين بل كانت تحاط لنفسها عند التعاقد على البيع من أجل مصلحة الأطيان ، وكذلك الشكاوى المقدمة من أهالى عزب الرصيف ضد الشركة بأنهم تقدموا لشراء أطيان وتعهدت الشركة بالقيام بأعمال الرى والصرف والتطهير مقابل مصاريف وأقساط يدفعها المشترين سنوياً ، ولم توف الشركة بذلك مما تسبب فى بوار الأرض وأصبحت تالفة ، ولا تقوم بمؤنه المواشى ، ورغم أن الشركة لازالت تطالب بالأقساط والمصاريف الخاصة بحفر الترع والمصارف وتم إحالة موضوع الشكوى إلى النيابة العمومية لمخالفة الشركة لأحكام شروط العقد بينها وبين مشترى الأطيان حيث أنها ليست من شركات الامتياز[٤٧] .

وكانت الشكاوى المتكررة سبباً فى إنشاء قسم خاص بمصلحة الشركات لمراقبة التفتيش والإحصاء فى نوفمبر ١٩٥٥ ، وكانت ترفع إليها الشكاوى ويتم إرسال لجنة للتفتيش والإطلاع على عقود البيع الصادرة من الشركة للأهالى والتحقيق فى تصرفاتها والبت فيها [٤٨] .

تطور رأس مال الشركة

بدأت الشركة فى عام ١٨٨١ برأس مال قدره ١٢٠,٠٠٠ جنيه انجليزى ممثلاً فى ٦٠٠٠ سهم قيمة كل منها ٢٠ جنيه انجليزى ، وعندما أعيد تأسيسها عام

١٨٩٤ أصبح رأس مالها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ممثلاً فى ١٠٠٠٠ سهم عادى قيمة كل منها ٢٠ جنيه مصرى ، وفى سنة ١٨٩٩ زاد رأس إلى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ممثلاً فى ٥٠٠٠٠ سهم قيمة كل منها ٥ جنيهات مصرية ، واستمر على هذا الحال إلى سنة ١٩٠٥ حيث شرعت الشركة فى إدخال بعض تعديلات فى قانون تأسيسها شملت زيادة رأس إلى ٧٣٧,٥٠٠ جنيه مصرى ممثلاً فى ٥٠,٠٠٠ سهم عادى قيمة كل منها ٥ جنيهات مصرية (عبارة عن رأس المال السابق البالغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى مضافاً إليه ١٠٠,٠٠٠ سهماً ممتازاً قابلة للاستهلاك بطريق السحب بواقع ٥ جنيهات انجليزية لكل منها أى ثمن قدره ٤٨٧,٥٠٠ جنيه مصرى) .

وفى سنة ١٩٢٦ بدأت الشركة واستمرت فى شراء الأسهم الممتازة إلى أن بلغ ما استهلك منها فى ٣١ يناير ١٩٤١ عدد ٢٠٩٨١ سهماً الباقى بدون استهلاك ٧٩٠١٩ قيمتها ٣٨٥٢١٨ جنيهاً مصرياً ، وهذا ما جعل رأس مال الشركة ٦٣٥٢١٨ جنيهاً مصرياً ممثلاً فى ٥٠,٠٠٠ سهماً عادياً قيمة كل منها ٥ جنيهات مصرية ،و ٧٩٠١٩ سهماً ممتازاً ، قيمة كل منها ٥ جنيهات انجليزية [٤٩]، وبجانب رأس المال السابق أصدرت الشركة سندات على التوالى ابتداء من (١٨٩٤ : ١٩٠٠) حيث بلغ قيمتها ٢٩٢,٥٠٠ جنيهاً مصرياً بفائدة قدرها ٤٪ سنوياً وبدأت فى استهلاكها ابتداء من عام ١٩٠٦ ، واستمرت فى عملية الاستهلاك إلى أن تمت فى يوليو ١٩٢٤ ، وهذا بخلاف الاحتياطى القانونى الذى بلغ ١٩٥٧٨١ جنيهاً مصرياً فى ٣١ يناير ١٩٤١م ، علاوة على الاحتياطى الذى أنشأته للاستهلاك وتسديد الأسهم الممتازة والبالغ قدره ٥٣٩٧٩ جنيهاً مصرياً[٥٠].

وفى ٥ مايو ١٩٤٤ قررت الجمعية العمومية زيادة رأس المال وإلى ٧٥٠,٠٠ جنيه مصرى ،وذلك بإصدار ١٠٠,٠٠٠ سهماً عادياً قيمة كل منها٥ جنيهات مصرية وبذلك زادت عدد الأسهم فأصبحت ١٥٠,٠٠ سهم [٥١] . وفى ١٤ يناير ١٩٦٣ قررت الجمعية العمومية زيادة رأس المال إلى ١,٥٠٠,٠٠٠جنيهاً مصرياً ، وفى ٦ يناير ١٩٦٤ زاد رأس المال بمقدار ٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً، وقامت

المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى بدفع هذه الزيادة على دفعتين ، وبذلك أصبح رأس المال فى ٣ يونيه ١٩٦٤ قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً[٥٢].

و ذلك
فى ر

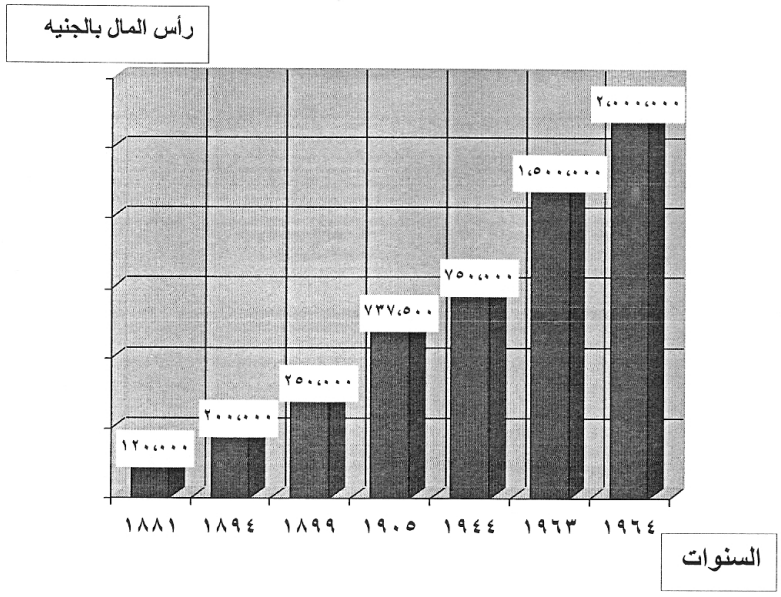

شكل (٤)

(شكل يوضح تطور رأس مال شركة مساهمة البحيرة منذ تأسيسها (١٨٨١ - ١٩٦٤)[٥٣]

وهذا الشكل يبين زيادة رأس مال الشركة بدرجات كبيرة مما يدل على النشاط الكبير للشركة وقيامها على أصول علمية أدت إلى دقة العمل وزيادة الإنتاج وكان وراء هذا إدارة قوية ذات خبرة عالية كانت محل ثقة الآخرين فكان هناك إقبال كبير على شراء الأسهم خاصة فى فترة الخمسينيات والستينيات فزاد رأس مال الشركة إلى أصبح ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، وهذا ما مكن

الشركة من عقد مقاولات كبيرة وعقود تصنيع بمبالغ ضخمة وجعلها محل ثقة الحكومة المصرية ، وأسندت الحكومة إليها أعمالاً كبيرة فى تجريف الأراضى والمقاولات الميكانيكية والكهربائية خاصة بالورش الأميرية ،ومشروعات الرى مثل مشروعات رى غرب الدلتا ، وكذلك تعاقدت مع شركات مقاولات كبيرة مثل شركة المشروعات الصناعية والهندسية ، وشركة المقاولات والكراكات ، وشركة الصناعات الكيمائية ، وشركة تيكاليكس فنلند ،وتوريد الصنادل والأوناش العائمة ، ولم يقتصر الأمر على التعاقدات داخل مصر ،بل امتدت التعاقدات للدول العربية الشقيقة ،وبلغت عقود المقاولات فى سنة (٦٣ - ١٩٦٤ م) مبلغ ٣٩٠٧١٧ جنيهاً ،ولو لم يكن رأس المال كبيراً ما استطاعت الشركة أن تحصل على كل هذه العقود فى الداخل والخارج[٥٤] .

وسارت الشركة على سياسة مالية سليمة وقوية حيث وازنت بين متطلباتها من الغير وما تلتزم بدفعه ، أدت إلى إمكان سداد كافة الأرصدة المدينة للبنوك، وأصبح لديها رصيد نقدى فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ قدره ٧٥٦٥٠٩ جنيهاً، أدى ذلك

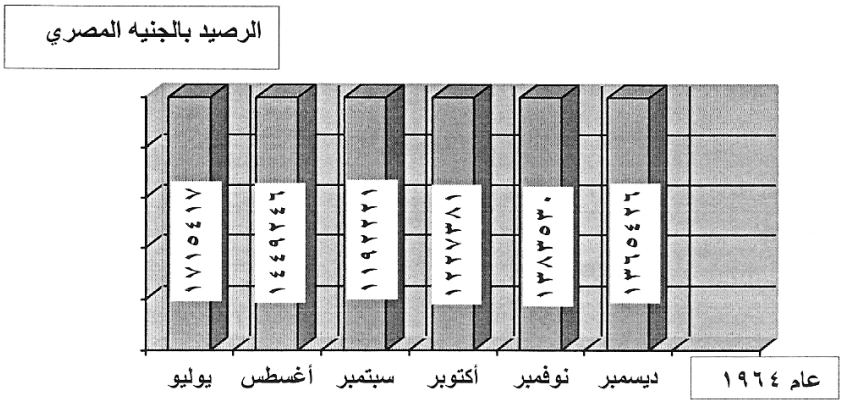

(شكل (٥)

(رصيد الشركة لدى البنوك عام ١٩٦٤)

ومن هذا البيان يتضح مدى متانة المركز النقدى للشركة لدرجة أن هذا الرصيد يمكن استغلاله فى الشركات الشقيقة التى تعانى من نقص السيولة ، أو الاشتراك مع شركات مماثلة فى تنفيذ الأعمال المسندة إليها ولا تجد إمكانات مادية لتنفيذها ، ولا يعنى هذا أبداً أن الشركة لم تتعثر ولم تكن مديونة ، بل بلغت الأرصدة الدائنة للبنوك فى ٣٠ يونيه ١٩٦٣ مبلغ ٣٥٩٩٥٣ جنيه مصرى ، ولكن كان سبب هذه المديونية قيام الشركة بتدعيم أصولها الثابتة بإضافة مشتريات جديدة بجانب حاجتها إلى تمويل تكاليف التوسع فى عمليات استصلاح الأراضى [٥٥] .

الورش الإنتاجية

أولت الشركة اهتماما كبيراً بالورش الإنتاجية الرئيسية بالإسكندرية والفرعية بالتفاتيش المختلفة ، وتم تدعيمها بالأجهزة والمعدات والأفراد حتى أصبحت أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات فى قطاع الزراعة ، فأنتجت المعدات الزراعية المختلفة من محاريث بأنواعها ، وقصابيات ، وحوامل سلاح ، وآلات الدراس والتذرية ، وبوابات رى حديدية ، وصناعة كراكات على مستوى عال فى الأداء ، وكذلك صيانة الجرارات ووحدات الرى النقالى ، وماكينات اللحام والإنارة، وكذلك صيانة السيارات مما أغناها عن الاستعانة بورش القطاع الخاص [٥٦] .

ولم يقتصر الأمر على قطاع الزراعة بل امتد الإنتاج ليشمل قطاع التصنيع ، فأنتجت الصهاريج ومستودعات البترول ومخمرات لشركة الصناعات الكيميائية مثل شركة الحوامدية للكيماويات ، وكذلك فى مجال الصناعات البحرية فأنتجت الونش العائم الذى تصل حمولته إلى ٥٠ طن ، وهو أكبر ونش عائم بنهر النيل وذلك لحساب وزارة الرى ، وكذلك تصنيع الصنادل مختلفة الأحمال والأحجام وصلت حمولتها ١٠٠ طن ، وتفوقت فى تصنيع قطع غيار الآلات [٥٧] .

وكانت الشركة تضم أسطولاً كبيراً من الآلات والمعدات كالمحاريث والكراكات والقصابيات والطلمبات وماكينات الرى والأوناش والحفارات وآلات التسوية ، وكذلك وسائل النقل من سيارات بأنواعها المختلفة من جيب وشيفروليه وفولكس وملاكى وميكروباص وفورد ليموزين وجرارات للخدمة ،ومقطورات وبلدوزارات، وكان إجمالى الآلات والمعدات ووسائل النقل والخدمة فى سنة ١٩٦٤ تعادل مبلغ ٣,٠٢٢,٥٣٢ جنيهاً مصرياً [٥٨] .

ومكنتها الوسائل العلمية الحديثة من إنشاء خزانات ترابية بطريقة متطورة فأنشئت خزان ترابى مبطن بالخرسانة سعته ٢٦٠٠٠م٣ من المياه بنظام فلتره وشبكة أنابيب لتصريف المياه واستخدام الفواصل من الكاوتش لمنع تسرب المياه ، وملء فواصل التمدد والانكماش بمواد كيميائية خاصة لقطع تسرب المياه ، ومقاومة عوامل التعرية ، وقامت كذلك بتنفيذ الأعمال الحديدية الخاصة بمشروع محطات طلمبات الرى اللازمة لمشروع تهجير أهالى النوبة بمنطقة كوم امبو عام ١٩٦٨م ، وبلغت التكلفة ٢٥٥,٩٩٤ جنيهاً مصرياً وجهزت مشروع درفله الشرائط بحلوان بقيمة ٦٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً ،وقامت بتصنيع قطع الغيار لأنشطة استصلاح الأراضى والكراكات بلغ حجمها فى عام (٦٧ - ١٩٦٨) ٢٦٥٠ طن [٥٩] .

وكانت تقوم بعمل فريد من نوعه حيث ترسل إلى الهيئات والمؤسسات التى فى حاجة إلى توريد الآلات والمعدات المختلفة ،وذلك لتحديد احتياجاتها على مدار العام ، لإمكان وضع خطة ثابتة للإنتاج وتقوم بإعداد دراسة تفصيلية بهذا الشأن ، مما مكنها من تطوير إنتاجها وتحسينه والرقى به عام بعد آخر [٦٠] .

ومن العوامل التى ساعدت على شهرة الشركة فى ميدان الصناعات المعدنية الثقيلة والمتوسطة (البرية والبحرية) اشتراكها فى سوق الإنتاج الصناعى والزراعى فى موسم (٥٩ - ١٩٦٠) حيث حصلت على عقود كثيرة وهامة منها بناء عدد ضخم من صهاريج البترول الكبيرة فى أنحاء القطر المصرى، وبناء عدد

كبير من الصنادل وصناعة عدد كبير من الآلات الزراعية كالبلدوزرات والقصابيات والمنتجات المعدنية التى لاغنى لبلد ناهض يسعى لتصنيع كافة مرافقة عنها ، مما جعل الشركة تحتل مكاناً مرموقاً بين الشركات الصناعية الكبرى فى مصر وخارجها[٦١]، وحرصت الشركة على أن يكون لها قصب السبق فى مجال الصناعة فقامت بالاتصال بالشركات الأجنبية للوصول إلى أحدث ما توصل اليه العلم الحديث فى تنفيذ أعمالها المختلفة للتطوير ومواكبة الدول المتقدمة فتعاقدت مع شركة ليبون الفرنسية لتشغيل الورش الإنتاجية بالكهرباء ، وتجديد محطة القوى الأصلية لتظل مصدراً احتياطياً للكهرباء ، وكذلك تعاقدت فى عام (٦٥ - ١٩٦٦) على شراء معدات الورش الإنتاجية بتسهيلات ائتمانية مع بولندا ورومانيا وألمانيا الشرقية بلغت قيمتها ٢٢٩،٢٩٦،٥١جنيهاً مصرياً عبارة عن مخارط وماكينات نجارة ولف وثقاب وونش ووحدات توليد الكهرباء (٣٠ ك . ف . ١) [٦٢].

وكان أوج نشاط الشركة فى الستينيات وأوائل السبعينيات من القرى العشرين حيث أسندت إليها رئاسة الوزراء إنشاء أربعة محطات كبيرة لتربية الدواجن تحتوى كل محطة على ثمانية عنابر كبيرة بمنطقة غرب الطريق الصحراوى بالكيلو ٦٨ من الإسكندرية مما ساعد الدولة فى تنفيذ خطتها لتوفير الدواجن للمواطنين[٦٣] .

واهتماماً من الشركة بالأداء والجودة كانت تتعاقد مع كبار الخبراء فى التصميمات الهندسية ففى ٢٥/١٠/١٩٦١ تقدمت بطلب لمجلس جامعة عين شمس للموافقة على الترخيص لأكبر أساتذة التصميم بكلية الهندسة لعمل الرسومات التنفيذية للكبارى المعدنية التى تقوم بإنشائها ، وصدر بذلك قرار جمهورى بالسماح للدكتور محمد حسن عباس الأستاذ بكلية الهندسة بعمل الرسومات اللازمة لشركة مساهمة البحيرة فى غير أوقات العمل الرسمية وتم

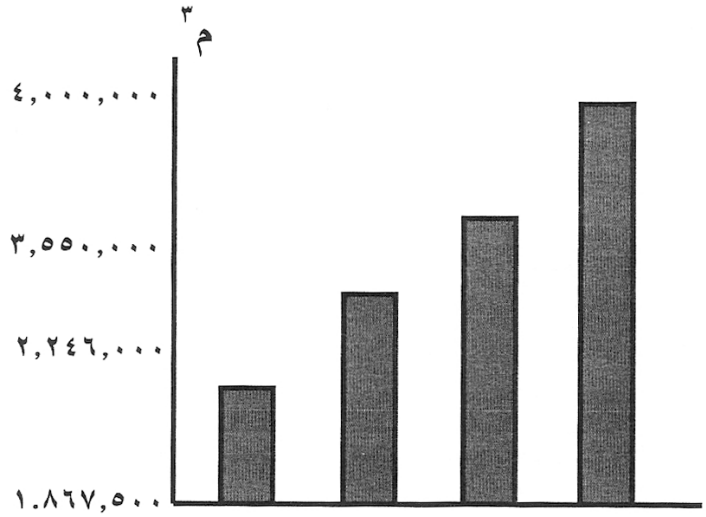

نشر ذلك بالجريدة الرسمية[٦٤] .

وتعاقدت الشركة مع وزارة الرى المصرية لتطهير وتجريف ترعة المحمودية وترعة النوبارية ، واستفادت من هذه الأعمال مساحة ٤٨٦٠٠٠ فدان .

شكل (٦)

(عقد تجريف وتطهير ترعتى المحمودية والنوبارية بين شركة البحيرة ووزارة الرى فى الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٨)[٦٥]

وهذا الشكل يبين الحجم الكبيرللأعمال التى قامت بها وحدة الكراكات بشركة مساهمة البحيرة ، وكانت الشركة تقوم باستبدال الوحدات القديمة من المعدات وإمداد إدارة الكراكات بمجموعة من وحدات الحفارات الحديثة، مما مكنها لرفع الكفاءة ووصلت فى عام ١٩٦٨ لتجريف وتطهير ٣،٠٠٠،٠٠٠ م ٣

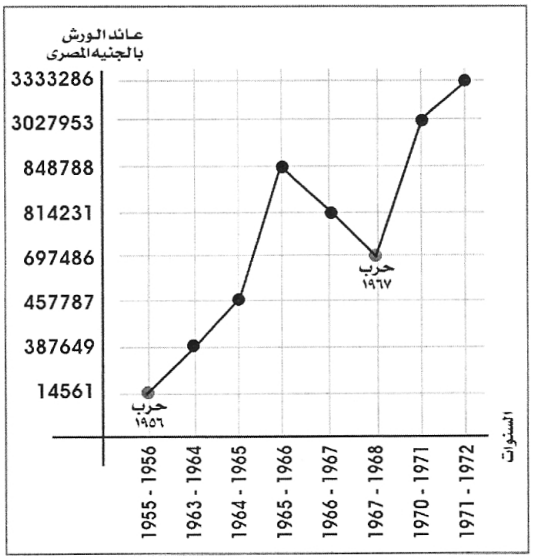

لترعتى المحمودية والنوبارية . وهذا يدلل الكفاءة العالية التى وصلت إليها وحدة الكراكات بالشركة ولذلك كانت محل ثقة الحكومة التى كانت تتعاقد معها لفترات طويلة .

شكل (٧)

شكل يوضح نشاط الورش الإنتاجية لشركة مساهمة البحيرة فى الفترة (١٩٥٥- ١٩٧٢)[٦٦]

من الشكل تبين زيادة نشاط الورش الإنتاجية زيادة كبيرة عام عن الذى يليه مما يؤكد على المقاولات الكبيرة والمشاريع الضخمة التى قامت بها الشركة وهذا دليل على كفاءتها الإنتاجية والثقة بها لدى الهيئات والمؤسسات الحكومية غير الحكومية ،ونلاحظ من الشكل انخفاض فى موسمين الأول (١٩٥٥ - ١٩٥٦) والثانى (١٩٦٦- ١٩٦٧) و ١٩٦٧ - ١٩٦٨) وذلك للظروف التى كانت تمر بها البلاد فى هذه الفترات من حرب ١٩٥٦ وحرب النكسة ١٩٦٧ حيث وضعت الشركة جزءاً كبيراً من المعدات والآلات فى أماكن مختلفة لخدمة الجيش المصرى فى الحرب استشعاراً منها بواجبها الوطنى نحو البلاد ،وهى وإن كانت خسارة مادية للورش الإنتاجية للشركة ،إلا أنها فى الحقيقة مكسباً كبيراً للشركة وهذا

يدل على الانتماء الحقيقى والوطنية الصادقة ، ولكن الورش الإنتاجية حققت مبلغاً ضخماً فى موسم (١٩٧١ - ١٩٧٢) وهو (٣٣٣٣٢٨٦) جنيهاً ، وهو ما يدل على الأرباح الكبيرة التى جنتها الشركة من وراء الورش الإنتاجية .

نشاط الشركة خارج مصر

أصبحت شركة مساهمة البحيرة من أشهر الشركات فى مصر فى مجال استصلاح الأراضى والصناعات المعدنية ، مما جعل لها رواج فى الدول العربية الشقيقة ، فقامت الشركة بمشروع تاورغاء وهو أحد المشاريع الكبيرة بالجمهورية العربية الليبية ، وأرسلت الشركة خمسمائة من أبنائها مهندسون وماليون وإداريون وعمال ، وكان للجهود الكبيرة التى قام بها فريق العمل بدقة ومهارة الأثر الكبير فى نجاح المشروع والقضاء على منافسة الشركات الأجنبية الموجودة بليبيا ، وأدخلت ما يزيد على أربعمائة من الليبيين ودربتهم على مختلف الأعمال الميكانيكية والكهربائية وخرجت منهم فنيين وأصحاب كفاءات وخبرة عالية ، واستخدمت الشركة فى هذا المشروع معدات حديثة ومتطورة مثل (آلات التبطين المنزلقة (Slip Form وذلك لتبطين قنوات الرى المكشوفة وتعتبر هذه أول مرة تستخدم فيها مثل هذه الآلات على نطاق واسع فى شمال إفريقيا ، وتم تبطين نصف مليون متر مسطح من قنوات الرى الخرسانية ، واستخدمت أحدث الأساليب فى تنفيذ الأعمال الخرسانية وهى طريقة ضخ الخرسانة فى أنابيب للأماكن المرتفعة بدلاً من الأساليب القديمة والتى تحتاج إلى جهد كبير وعمالة كثيرة ، وأعطت هذه الطريقة جودة مئة بالمائة لتماسك مكوناتها وسرعة فى التنفيذ حيث تمكنت من تنفيذ ٥٦٠٠٠ م٣ من الخرسانة فى فترة قياسية [٦٧] . وكان للشركة معامل اختبار مزودة بأحدث الأجهزة لإجراء الاختبارات اللازمة للتربة والخرسانة ، مما ساعد على ضبط أنسب الخلطات الخرسانية وقياس الجهد اللازم للتربة وأعمال الضغط ، كما استخدمت معدات (موتور سكريبر) ذاتيه التحميل ذات الكفاءة العالية مكنتها من نقل كمية كبيرة من الأتربة تقدر

بحوالى ٣,٥ مليون متر مكعب لمسافة ١٠٠٠م وقامت الشركة لأول مرة بتنفيذ أعمال التركيبات الميكانيكية والكهربائية بمحطات الرفع الخاصة بمشروع تاورغاء ، حيث تم تركيب إحدى عشرة مضخة كهربائية موزعة على ثلاث محطات للرفع ، وأنتجت الورش الإنتاجية ٢٢٠٠ طن مواسير حديدية للطرد بمحطات الرى بالمشروع ، وتعاقدت مع إحدى الشركات الألمانية لتوريد مهمات ميكانيكية وكهربائية لتركيب خطوط المواسير [٦٨] .

ومن العوامل التى ساعدت على ربط مواقع العمل المختلفة وسرعة تدارك أى خلل إنشاء شبكة اتصالات لاسلكية داخل المشروع وكان لاستخدمها الأثر الكبير فى رفع كفاءة التشغيل وزيادة معدلات الأداء مما حدا بجميع المسئولين الذين زاروا المشروع الإشادة بشركة مساهمة البحيرة وبالمجهودات التى قامت بها [٦٩]. ولم يقتصر عمل الشركة على مشروع تاورغاء بل امتد لاستصلاح مناطق الكراريم وطمنية والدافنية بليبيا ، وقامت الشركة بأعمال كبيرة وهى :-

أ - استصلاح ٣٦٠٠٠ فدان تشتمل على ٦٨٠ مزرعة .

ب - حفر ٤٧ بئر أعماقها (٦٠٠ - ٨٠٠ م) .

ج - إنشاء مساكن لعدد ٦٢٨ مزارع .

د - إنشاء قرية مركزية .

هـ - إنشاء طرق (درجة أولى ٥٠ كم - درجة ثانية ١٢,٥ كم - طرق خدمية ٨٥,٥ كم).

و - استصلاح منطقة بئر الغنم ومساحتها ١٥٠٠٠ فدان وتشمل:

١- حفر ٣٦ بئر .

٢- شبكة الطرق .

٣- مساكن المزارعين .

٤- تشجير كامل للمنطقة [٧٠] .

وتعاقدت الشركة مع جمهورية السودان بعقود لتصنيع طلمبات أعماق وأرسلت الشركة مهندسيها وفنييها للإشراف على أعمال التركيبات وتدريب الفنيين السودانيين ،ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الشركة بتدريب المهندسين والفنيين السودانيين بورشها بالإسكندرية ،وتعاقدت الشركة مع الجمهورية العراقية فقامت بمشروع قناة رى كركوك ومشروعات الصرف المغطى، وهذا يدلل على أن الشركة أصبحت من الشركات الرائدة فى المجال الزراعى من استصلاح أراضى وتصنيع آلات زراعية وأعمال الصيانة والتركيبات وإنشاء قرى بأكملها ،فقامت بنشاط كبير وعمل ضخم ،قدمت به النموذج العلمى الرائع

والتجربة الناجحة ،واستصلحت بآلاتها ومعداتها مساحات كبيرة من الأراضى داخل مصر وخارجها واستخدمت أيدى عاملة مصرية فأفادت واستفادت ، فزادت مساحة الأرض المنزرعة ،وزاد الإنتاج ،وتنوعت المحاصيل مما عاد بالفائدة الكبيرة على مصر اقتصاديا واجتماعيا [٧١].

الخاتمة

من خلال العرض السابق يتضح بجلاء أن شركة مساهمة البحيرة كانت تقوم بنشاط كبير وعمل ضخم ، فبالرغم من أنها بدأت أجنبية خالصة وكان نشاطها قاصراً على رى أطيان البحيرة ، إلا أنها سرعان ما تطورت وأصبحت تضم خمسة تفاتيش زراعية كبيرة فى أنحاء القطر المصرى ،وطورت من نفسها إلى أن أصبحت رائدة فى مجال استصلاح الأراضى والمقاولات والصناعات الزراعية والمعدنية المختلفة وقامت بنشاط ضخم جعلها أهلاً لأن تحصل على كأس الإنتاج مرتين فى موسمين (٦٦ - ١٩٦٧) (٦٧ - ١٩٦٨)[٧٢]، مما جعلها فى مركز متقدم فى مجال الإنتاج ،وهذا النشاط وإن كان أفاد المستثمرين الأجانب بالدرجة الأولى فى بدايته إلا أنه قدم النموذج العلمى والتجربة الفريدة ،واستفادت مصر من استصلاح مساحات كبيرة من الأراضى البور واستخدام الأساليب العلمية المتطورة فى زراعة محصولى القطن والأرز، وكذلك فى المجال الصناعى أو استخدمت فى ذلك كله أيدى عاملة مصرية فأفادت واستفادت ،وما أن بزغ فجر الستينيات من القرن العشرين إلا وأصبحت الشركة مصرية خالصة فهى بدأت أجنبية إلا أنها انتهت مصرية حتى النخاع ،ففى ٢٠ يوليو ١٩٦١صدر القانون رقم ١١٧لسنة ١٩٦١بتأميم شركة مساهمة البحيرة وبذلك آلت ملكيتها إلى الدولة بالكامل .

وفى ١٦ ديسمبر١٩٦١ أصبحت الشركة تابعة للمؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى إلى ان انتهت مدة الشركةعام ١٩٧٥ ودمجها بمؤسسات الدولة.

ورغم أن الشركة قابلت فى مسارها الطويل حملات ممنهجه لهدمها وتشويه صورتها وتشكيك فى كل مشروع ضخم تقوم به ، من قبل الشركات المنافسة ، ولكنها كانت تقابل هذه الحروب النفسية بإثبات ذات شهد به النجاح الباهر للمشاريع التى قامت بها ، وما كان لها أن تصل إلى ما وصلت إليه إلا بفضل التعاون بين الشركة وكلاً من وزارة استصلاح الأراضى والمؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى فى تذليل العقبات أمام الشركة فى تنفيذ مشروعاتها المختلفة فجنت بلادنا خيرات المشاريع التى قامت بها[٧٣]، وهذا ما نتمناه فى أيامنا هذه من تسهيل مؤسسات الدولة للعقبات التى تقف أمام المستثمرين والشركات المختلفة إن أردنا أن نرى نموذجاً مشرقاً فى بلادنا مثل شركة مساهمة البحيرة ، والله ولى التوفيق وهو المستعان .

الهوامش

(١) حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٩٥ .

(٢) أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى ق ١٩ ، النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٨٦ .

(3) Crouchley The investment offoreign Capitalin Egyptian Companies - and public dept press bulaq 1938, P.44

(4) - Ibid . P.105

(٥) خليل حسن خليل : دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٦١ ، ص (٣٤٩ - ٣٥٠، ٣٥٩).

(6) Crouchley . op. Cit P.110

ومصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ، ملف (٣) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٣) وثيقة (٩٩) بيان عن جنسيات حملة أسهم شركة مساهمة البحيرة مستخرجة من واقع حوافظ البنك البلجيكى والدولى بمصر حتى تاريخ ١٢ مارس ١٩٥٩ .

(٧) نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى (١٩٢٢ - ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢، ص : ١٤٠ . قانون رقم ١٣٨ فى ٢٩ يوليو ١٩٤٧ مادة (٤) يجب أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أى شركة مساهمة من المصريين وإلا بطلت جميع قراراته فضلاً عن جواز الحكم على الشركة بغرامة مالية لا تزيد على ألفى جنيه .

مادة (٥) يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من مرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة ، كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة التى يجب استيفاء هذه النسب المقررة فى مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ..... (مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (١٠٠) ملف رقم (١) وحدة الحفظ (٢١) كود أرشيفى (٣٠١٩- ٠٠١٦٢) ونبيل عبد الحميد : المرجع السابق ص (٤٣٧ - ٤٣٨).

(٨) الأوامر الخديوية العالية (الأوامر والدكرتيات) لسنة ١٨٨١م ، ص ٨٨ .

(٩) المصدر نفسه لسنة ١٨٩٤م ، ص ١٢٠ .
(١٠) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ، ملف (٢) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠٢) .
(١١) الأوامر الخديوية العالية (الأوامر والدكريتات) لسنة ١٨٨١م ، ص ٨٩
(١٢) المصدر نفسه لسنة ١٨٩٤ ، ص ١٢٠ .
(١٣) إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر يونيو ١٩٤٢ م ، الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ،١٩٤٢ ، ص : ١٢٦ : ١٢٧ .
(١٤) مصلحة الشركات : النظام الأساسى لشركة مساهمة البحيرة ، مطابع البصير ، الإسكندرية ، محفظة ٥١٩ ملف (٢) كود أرشيفى (٣٠١٩– ٠٠٧٥٠٢).
(١٥) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة ١٠٠ ، ملف (١) ، كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠١٦٢٣) ، (١٩٤٩ – ١٩٥٢)، وثيقة (٧٢) كشف (٤) ، وثيقة (٧١) كشف (٣) خطابات تضم إقرارات من الشركة للإدارة العامة للشركات بتاريخ٢١/١/١٩٥٢ .
(١٦) الأوامر الخديوية العالية (الأوامر والدكريتات) لسنة ١٨٨١ م ، ص (٩٢– ٩٥).
(١٧) مصلحة الشركات : النظام الأساسى لشركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ملف (٢) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠٢) .
(١٨) الأوامر الخديوية العالية (الأوامر والدكريتات) لسنة ١٨٨١م ص : (٨٩– ٩١)
(١٩) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ١٠٠ ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠١٦٢٣)، (١٩٤٩ – ١٩٥٢)، وثيقة ٨٠ كشف (٢) أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة البحيرة .
(٢٠) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ، ملف (٣) كود أرشيفى ٠٠٧٥٠٣) (٣٠١٩ – قائمة بأعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة البحيرة.
(٢١) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠١) بتاريخ (١٩٤٤– ١٩٥٤) مواد اللائحة رقم (٢٣ فقرة ٢–٣) و (٢٤) ، (٢٥)، (٣١) فقرة ٣، (٤٢) فقرة ٢ .
(٢٢) الأوامر الخديوية العالية:(الأوامر والدكريتات) لسنة ١٨٨١، المادة السابعة والعشرون، ص (٩٩– ١٠١)
(٢٣) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (٩٩)، (١٠٠)، ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠١٦٢٣) (١٩٤٩ – ١٩٥٢) وثيقة (٧٠) كشف رقم ٥ بأسماء الموظفين بشركة مساهمة البحيرة ، جريدة البصير : عدد ٧ يونيو ١٩٦١ ، ص (٢، ٣، ٤).
(٢٤) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ١٠٠ ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠١٦٢٣) (١٩٤٩ – ١٩٥٢) كشف بأسماء العمال المصريين وحرفهم بشركة مساهمة

البحيرة .

(٢٥) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥٢١ ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (١٩٦٥ / ١٩٦٦).

(٢٦) مصلحة الشركات : شركة مساهمه البحيرة ، محفظة ١٠٠ ملف (٣) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠١٦٢٥) (١٩٥٣ - ١٩٥٦) كشوف بأسماء عمال الشركة وجنسياتهم.

(٢٧) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ملف (٣) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠١) بتاريخ (١٩٤٤ - ١٩٥٤) ، محفظة ٥٢١ ملف (٦) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (١٩٦٥ - ١٩٦٦).

(٢٨) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥٢١ ملف (٦) كود أرشيفى ٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (١٩٦٥ - ١٩٦٦) .

(٢٩) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة ١٤٢٦ ملف (٤) كود أرشيفى ٣٠١٩- ٠١٨٩٢١) تقرير مجلس الإدارة ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ .

(30) No . 15321 .P (1 ,2) Journal Commerce et Dela marine , 8 Juin 1961

(٣١) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٢١ ٥ ، ملف (١) كود أرشيفى ٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (١٩٦٥ - ١٩٦٦) .

(٣٢) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥٢١ ، ملف (١) كود أرشيفى ٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (١٩٦٦ - ١٩٦٧) .

(٣٣) الأخبار بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٦٢م ص (١٢) .

(٣٤) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ملف (٤) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٤) مراقبة التفتيش العام وثيقة (٥٧)، (٥٩)، (٨٣).

(٣٥) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥٢١ ملف (١) كود أرشيفى ٣٠١٩ - ٠٠٧٥٧٠٧) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (١٩٦٥ / ١٩٦٦) .

(٣٦) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥٢١ ملف (٣١) كود أرشيفى ٣٠١٩ - ٠٠٧٥٧٠٧) تقرير مجلس الإدارة (١٩٦٥ / ١٩٦٦) .

(٣٧) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ملف (٣) كود أرشيفى٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٣) وثيقة (٢٤) بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٣ .

(٣٨) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ملف (٣) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٧٠٣) وثيقة (٦٧) بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥٧ .

(٣٩) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (٥٢١) ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٧٠٧) الجمعية العمومية للمساهمين فى ٣٠ يونيو ١٩٦٨ عن السنة المالية ٦٧ / ١٩٦٨ (تقرير مجلس الإدارة)، إحصاء شركات المساهمة : مصدر سابق ، ص (١٢٧، ١٢٨)، مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (٥١٩) ملف (٢) كود أرشيفى

(٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠١) بتاريخ (١٩٤٤ – ١٩٥٤) تقرير مجلس الإدارة عن سنة (١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٤).

(٤٠) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥٢١ ، ملف (٣) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠٧) الجمعية العمومية العادية فى ٣٠ يونيو ١٩٦٨ عن السنة المالية ٦٧ / ١٩٦٨ (تقرير مجلس الإدارة)

(٤١) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥٢١ ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠٧) الجمعية العمومية العادية فى ٣٠ يونيو ١٩٦٨ تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ .

(٤٢) إحصاء شركة المساهمة : مصدر سابق ، ص (١٢٩ – ١٣٢) ، مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ١٠٠ ملف (٣) كود أرشيفى ٣٠١٩ – ٠٠١٦٢٣) (١٩٤٩ – ١٩٥٢) تقارير فحص الشركة.

Journal Commerce et Dela marine 13Juin 1959 No : 15014 P : (48 bt) -

(٤٣) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، الجمعية العمومية العادية للمساهمة بتاريخ ٣١ مايو (السنة المالية ١٩٥٠ / ١٩٥١) شركة النشر المصرية ، الإسكندرية ١٩٥١ . ص (٥، ٦).

(٤٤) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (٥٢١) ، ملف (١) كود أرشيفى ٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦

(٤٥) إحصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٢ : مرجع سابق، ١٢٧، ١٢٨).

(٤٦) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (١٠٠) ملف (٣) كود أرشيفى ٣٠١٩ – ٠٠١٦٢٥) بتاريخ (١٩٥٣ – ١٩٥٤) وثيقة (١١٣)، (١٠٩)، (١٠٦)، (١٠٢) (١٠١)، (٩٨).

(٤٧) المصدر نفسه : وثيقة (٦٦) ، (٦٧) بتاريخ (٢١/ ٨ / ١٩٥٤) .

(٤٨) الأهرام : عدد ٢٥٢٠٠ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٥ ، ص : ٠٣

(٤٩) إحصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٢ : مصدر سابق ، ص (١٢٨ ، ١٢٩).

(٥٠) المصدر السابق : ص ١٣٠ .

(٥١) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، سجل (٥١٩) ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠١) بتاريخ (١٩٤٤– ١٩٥٤) الجمعية العمومية للمساهمين فى عام ١٩٤٤ .

(٥٢) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (٥١٩) ملف (٢) كود أرشيفى ٣٠١٩ – ٠٠٧٥٠٢)) بتاريخ (١٩٦٦– ١٩٧١) تقرير عن الحسابات الختامية للشركة فى ٣٠ يونيو ١٩٦٤ .

(٥٣) الوقائع المصرية : فى ١٥ مارس ١٩٦٥ ، ص : ٣٨ .

(٥٤) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة ٥١٩ ملف (٣) كود أرشيفى ٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٣) تقرير مجلس الإدارة (٦٣ / ١٩٦٤)

(٥٥) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ملف (٢) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٢) تقرير عن الحسابات الختامية والميزانية فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤.

(٥٦) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥١٩ ملف (٣) ، كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٢) تقرير مجلس الإدارة عن نشاط شركة مساهمة البحيرة (١٩٦٤).

(٥٧) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة ٥٢١ ، ملف (٢) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) الجمعية العمومية العادية للمساهمين ٣٠ يونيو ١٩٦٨ .

(٥٨) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة و محفظة (٥١٢) ، ملف (٢) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٢)

(٥٩) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (٥٢١) ، ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة (١٩٦٧ - ١٩٦٨) .

(٦٠) المصدر السابق : (مراسلات بين شركة مساهمة البحيرة والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة).

(٦١) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (٥٢٠) ملف (٢) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٦) (١٩٦٠ - ١٩٦٣) تقارير مجلس الإدارة .

(٦٢) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (٥٢١) ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة (١٩٦٥ - ١٩٦٦)

(٦٣) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (١٤٢٦) ملف (٤) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠١٨٩٢١) تقرير أعمال الشركة حتى ٣١/١٢/١٩٧٢ .

(٦٤) الوقائع المصرية : ٣١ يناير ١٩٦٢ ، ص ٦ .

(٦٥) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (٥٢١) ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) عقد تجريف بين الشركة ووزارة الرى لفترة خمس سنوات .

(٦٦) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (١٤٢٦) ملف (٤) تقرير الميزانية والحسابات الختامية إلى ٣١/١٢/١٩٧٢ كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠١٨٩٢) ، وجريدة البصير بتاريخ ١١ يونيو ١٩٦٠ ص (٢-٣).

(٦٧) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (١٤٢٦) ، ملف (٤) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠١٨٩٢١) نشاط الشركة خارج مصر فى تقرير مجلس الإدارة (١٩٧١-١٩٧٢).

(٦٨) المصدر نفسه .

(٦٩) المصدر نفسه .

(٧٠) المصدر نفسه .

(٧١) المصدر نفسه .

(٧٢) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (٥٢١) ، ملف (١) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠٠٧٥٠٧) تقرير مجلس الإدارة (٦٧ - ١٩٦٨) .

(٧٣) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (١٤٢٦) ، ملف (٤) كود أرشيفى (٣٠١٩ - ٠١٨٩٢١) تقرير مجلس الإدارة (١٩٧١-١٩٧٢) .